الاستقرار السياسي بماليزيا في عهد مهاتير محمد

أ. نورهان محمد صابر محمد
الباحثة بقسم العلوم السياسية والإدارة العامة
كلية التجارة - جامعة أسيوط
nourhanmohamed375@gmail.com

أ.د. علاء عبدالحفيظ محمد
أستاذ العلوم السياسية وعميد
كلية التجارة - جامعة أسيوط

أ.د. عبدالرحيم أحمد خليل
أستاذ العلوم السياسية ووكيل كلية
التجارة لشئون الدراسات العليا
الأسبق - جامعة أسيوط

المجلــة العلميــة
كليـــة التجـــارة – جـــامعـــة أسيـــوط
العدد الثالث والثمانون– مارس ٢٠٢٥م

التوثيق المقترح وفقاً لنظام APA:

محمد، نورهان محمد صابر ومحمد، علاء عبد الحفيظ وخليل، عبد الرحيم أحمد (٢٠٢٥). الاستقرار السياسي بماليزيا في عهد مهاتير محمد. **المجلة العلمية لكلية التجارة، جامعة أسيوط**، العدد ٨٣، ٢٠٩-٢٣١

رابط المجلة: https://sjcf.journals.ekb.eg/

الاستقرار السياسي بماليزيا في عهد مهاتير محمد

أ. نورهان محمد صابر محمد

أ.د علاء محمد عبد الحفيظ ، أ.د عبد الرحيم أحمد خليل

المستخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على كيفية تأثير وقدرة النظام السياسي بماليزيا على تبني خطط استراتيجية تنموية فعالة للإصلاح السياسي الذي دعم الاستقرار بعملية التنمية المستدامة في ماليزيا الحديثة؛ حيث قاد النظام السياسي ثورة إصلاحية في كل المجالات سياسية واقتصادية واجتماعية وعلمية، ونقلها من دول العالم النامي إلى العالم المتقدم. إذ كانت ماليزيا التي تعد حديثة الاستقلال منذ فترة قريبة من الدول النامية ذات المؤشرات المنخفضة قبل استلام مهاتير محمد لسلطة رئيس الوزراء في ١٩٨١، ولكنها استطاعت ونجحت حديثاً بإدارتها الواعية وثقافتها السياسية بالمجتمع الماليزي في تطبيق التحول إلى الاستقرار السياسي، وتحقيق مؤشرات عالية في تجربتها للتنمية المستدامة، وبناء حضارتها الحديثة، والتطور العلمي بشكل مثالي.

وتنبع أهمية الدراسة من التعرف علي الدور المؤثر الذي تلعبه القيادة السياسية في تحقيق الاستقرار السياسي، والتنمية السياسية، وتقديم صورة كاملة وواضحة عن طبيعة المجتمع الماليزي وشكل النظام السياسي القائم فيه، ومعرفة العوامل المساعدة لتحقيق التنمية، وتحديد أثر قرارات القيادة السياسية علي مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والسعي لتحقيق التنمية المستدامة، وإثارة قضية معوقات فشل التنمية السياسية في الوطن العربي، وإثراء معلومات مساعدة للباحثين المهتمين بعملية التنمية، والتركيز علي الأسس القائمة عليها، ومحدداتها، وعوامل نجاحها، من بناء مؤسسات الدولة الحديثة ونظام الفصل بين السلطات، والمشاركة في مختلف مستويات التنظيم الاجتماعي، والمشاركة السياسية في صنع القرار، وتحديث الثقافة السياسية.

وتبنت الدراسة المنهج الوصفي، وهو أحد أشكال التحليل، والتفسير العلمي المنظم، للإجابة على التساؤل الرئيس، وهو: كيف أثر الاستقرار السياسي بماليزيا على تحقيق التنمية المستدامة بها؟ ذات فرضية، وهي " إن الاستقرار السياسي بماليزيا كان له دور إيجابي وبارز في رسم وتنفيذ سياسات عملية التنمية المستدامة بماليزيا".

وتوصلت الدراسة إلى عده نتـائج منهـا، تعتبـر القيم الآسيوية والإسلام لهمـا صـلة مباشرة برؤيـة مهـاتير محمد للإصـلاح كإطـار مرجعـي أكثـر من كونهمـا مؤشـرات دالـة على نجاح العملية الإصلاحية. وأخذ عبد الله بدوي كرئيس وزراء بماليزيـا بعد مهـاتير، محمد؛ أهداف ومسيرة مهـاتير محمد لإرسـاء دعـائم الإصـلاح بصـفة عامـة، والاستقرار السياسي بصفة خاصة، بتمسكه برؤية قائمة على الإسلام والقيم الآسيوية؛ لتحقيق تنميـة اقتصادية، ووحدة وطنية بين مختلف العرقيات. حيث إن الحكومات الماليزية التي وجهت اهتمامها إلى الاستثمار فـي الإنسـان المـاليزي، وإمكاناتـه الفكريـة، فهـي الـتي قـدمت لـه كـل مسـتلزمات الرقـي الإنساني بحيـث تم تحجـيم الفقـر والبطالة والجهل والمـرض قدر المستطاع.

وأوصت الدراسة في النهايـة بـأن يتم خـلال الفتـرة القادمـة الاهتمـام بأبعـاد التنميـة المسـتدامة مـن خـلال التعـاون وتعميـق المصـالح الأساسـية والمحوريـة فـي الـبلاد بـين مؤسسات الدولة والمجتمع المدني والقطـاع الخـاص، وإتاحـة فرص المشـاركة والتطـوع للشباب لتحقيق النهضـة الحضـارية بتحقيق أهداف التنميـة المستدامة. والسـماح للحريـات المقيدة بقوانين لسلمية التعبير عن الرأي، وتعاون الجهات الحكومية مع المعارضة لتيسير العمليـة الانتخابيـة ومراقبـة نتائجهـا. ومـن المهـم أيضـاً الحفـاظ علـى الوحـدة الوطنيـة، والانسجام العرقي بالقدر الذي أرساه مهاتير محمد في المجتمع الماليزي.

الكلمات المفتاحية: التنمية الاقتصادية، الاستقرار السياسي، الإصلاح السياسي.

Political Stability as one of the Dimensions of Sustainable Development

Miss. Nourhan Mohamed Saber Mohamed

nourhanmohamed375@gmail.com

Prof. Dr. Alaa Abdel Hafeaz ، ***Prof. Dr.*** **Abdel Rahim Ahmed Khalil**

Abstract:

The study reached a number of results, including that Asian values and Islam are related to Mahathir Muhammad's vision of reform as a frame of reference rather than being indicative of the success of the reform process. Abdullah Badawi took the goals and path of Mahathir Muhammad to lay the foundations of reform in general and political stability, by adhering to a vision based on Islam and Asian values, to achieve economic development and national unity among the various ethnicities. Whereas, the Malaysian governments, which directed their interest to invest in the Malaysian man and his intellectual potential, are the ones who provided him with all the necessities of human sophistication, so that poverty, unemployment, ignorance, and disease were curtailed.

The study stems from identifying economic factors, identifying political economic factors, indicators of economic development, pursuing the issue of sustainable development, raising the issue of impediments to political development in the Arab world, enriching auxiliary information for interested researchers interested in focusing on the existing foundations and their determinants of success, building the modern state and the cultural institute.

In the end, the study recommended that attention be paid to the dimensions of sustainable development in the coming period through networking and cooperation and deepening the basic and pivotal interests in the country between state institutions, civil society, and the private sector, and providing opportunities for participation and volunteering for young people to achieve the civilizational renaissance by achieving the goals of sustainable development. Allowing freedoms that are restricted by laws to peaceful expression of opinion, government agencies cooperate with the opposition to facilitate the electoral process and monitor its results. It is also important to preserve national unity and ethnic harmony to the extent established by Mahathir Muhammad in Malaysian society.

Keywords: Economical development political stability political reform

المقدمة:

اهتمت ماليزيا ومنذ حصولها على الاستقلال، ودون توقف، بعملية بناء الدولة وكيفية تعزيزها. وتعد فترة حكومة مهاتير محمد (١٩٨١-٢٠٠٣) هي الفترة التي شهدت انطلاقة النموذج التنموي؛ حيث نجح في بلورة رؤية واضحة المعالم للتنمية؛ بحيث شملت كل الأبعاد (السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية). إذ قدم تصوراً متكاملا للتنمية الاقتصادية مما أتاح له إرساء دعائم الاقتصاد القوى، كما أكد مهاتير محمد على أهمية دور الدولة في التنمية الاقتصادية. فعلى الصعيد السياسي، وعلى خصوصية الديمقراطية الماليزية التي لا تستند إلى المنظومة القيمية الغربية بقدر ما تستقى ممارساتها من القيم الآسيوية التي تتعارض في كثير من مفرداتها مع الديمقراطية الغربية. وفي هذا السياق أكد على أولوية تحقيق الاستقرر السياسي على بعض الممارسات السياسية. وعلى الصعيد الثقافي، أكد على أهمية التحررية الثقافية التي تبددت عبر التعددية الثقافية في المجتمع الماليزي، فإلى جانب لغة المالاي (السكان الأصليين للبلاد)، لم يغفل لغات الأقليات العرقية الأخرى.(ليساوي،٢٠٢١: ١٥)

إن التنمية بمفهومها العلمي الشامل تعني التغيير الحضاري الكلى الذي يتناول مختلف بُنى المجتمع المادية والمعنوية، هي عنصر أساسٌ للاستقرار والتطور الإنساني والاجتماعي، وهي عملية تطور شامل أو جزئي مستمر وتتخذ أشكالاً مختلفة تهدف إلى الرقي بالوضع الإنساني إلى الرفاه والاستقرار والتطور بما يتوافق مع احتياجاته وإمكانياته الاقتصادية والاجتماعية والفكرية، وتعتبر وسيلة الإنسان وغايته. وهي عملية واعية ومخططة للتغيير والتحول الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي في الشكل والجوهر؛ لنقل المجتمع من حالة التخلف إلى حالة من التقدم. فالتنمية بذلك عبارة عن عملية ذات طبيعة شاملة (Comprehensive)، حتى ولو كان البعد الاقتصادي منها يحتل مركز الصدارة؛ لأن التنمية تعنى الارتقاء بحياة الإنسان السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها، إلا أنها تمثل قضية تغيير حضاري يتناول كافة أبنية المجتمع وأدواره، ويشمل الجوانب المادية والإنسانية منه (عارف،١٩٨١: ٢٨).

والتنمية السياسية أصبحت مطلباً رئيساً من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية، وهي عملية معقده تتطلب تحديث الوعي السياسي وتعبئة ومشاركة الجماهير في القرار السياسي؛ أي اهتمام المواطن بالشأن العام، وهي كذلك بناء للديمقراطية، من خلال إقامة المؤسسات الديمقراطية والإدارية الفعالة.

مشكلة الدراسة:

تظهر المشكلة البحثية لهذه الدراسة في إظهار كيفية قدرة وتأثير النظام السياسي بماليزيا على تبني خطط استراتيجية تنموية فعالة للإصلاح السياسي الذي دعم الاستقرار بعملية التنمية المستدامة في ماليزيا الحديثة؛ حيث قاد النظام السياسي عملية إصلاحية في كل المجالات سياسية واقتصادية واجتماعية وعلمية، ونقلها من دول العالم النامي إلى العالم المتقدم. إذ كانت ماليزيا التي تعتبر حديثة الاستقلال منذ فترة قريبة من الدول النامية ذات المؤشرات المنخفضة قبل استلام مهاتير محمد لسلطة رئيس الوزراء في ١٩٨١، ولكنها استطاعت ونجحت حديثاً بإدارتها الواعية وثقافتها السياسية بالمجتمع الماليزي في تطبيق التحول إلى الاستقرار السياسي، وتحقيق مؤشرات عالية في تجربتها للتنمية المستدامة وبناء حضارتها الحديثة والتطور العلمي بشكل مثالي، وهي خير نموذج ديمقراطي تنموي استرشادي للوطن العربي، وذلك لاشتراكهما في الثقافة السياسية والدين الإسلامي وتطبيقه في حياتهم الاجتماعية والاقتصادية.

لذا تتمثل المشكلة البحثية في الإجابة على التساؤل الرئيس الآتي:
كيف أثر الاستقرار السياسي بماليزيا على تحقيق التنمية المستدامة بها ؟.

وانطلاقاً من هذا التساؤل الرئيس، تبرز مجموعة من التساؤلات الفرعية، وهي:

١. كيف حققت ماليزيا الاستقرار السياسي مع تعدد العرقيات داخل المجتمع الماليزي؟
٢. ما العوامل الإيجابية، وأدوات التنمية المتاحة في دولة ماليزيا التي ساعدتها في تحقيق التنمية المستدامة وأتاحت لها النجاح؟
٣. ما دور النظام السياسي في تحقيق الاستقرار السياسي بماليزيا؟
٤. ما مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تحققت في ماليزيا؟

فرضية الدراسة:

تنطلق الدراسة من فرضية أساسية، وهي: " إن الاستقرار السياسي بماليزيا كان له دور إيجابي وبارز في رسم وتنفيذ سياسات عملية التنمية المستدامة بماليزيا".

منهجية الدراسة:

تستخدم الباحثة المنهج الوصفي وهو أحد أشكال التحليل والتفسير العلمي المنظم؛ وذلك بهدف وصف تأثير الاستقرار السياسي بالمجتمع الماليزي أثناء التجربة التنموية، وقدرة النظام السياسي على اتخاذ القرار بالاستراتيجيات المناسبة لاستغلال الموارد والأدوات المتاحة؛ للقيام بالأهداف الديمقراطية والتنموية بماليزيا عن طريق جمع المعلومات والبيانات وتصنيفها وتحليلها وإخضاعها للدراسة الدقيقة. عملياً، تستخدم

الدراسة أيضاً كلا من المنهج المقارن زمنياً داخل ماليزيا عبر مراحل تطور تجربتها، وخارجياً مع التجارب المعاصرة لدول جوارها الآسيوية.

محاور الدراسة:

- المبحث الأول: الإطار النظري وتحديد مفاهيم الدراسة.
- المبحث الثاني: عوامل الاستقرار السياسي بماليزيا.
- المبحث الثالث: مؤشرات الاستقرار السياسي بماليزيا.

المبحث الأول

الإطار النظري وتحديد مفاهيم الدراسة

لإيضاح موضوع الدراسة بشكل أكثر دقة لابد من التركيز أولاً على المفاهيم السياسية المستخدمة بكافة تفاصيلها وعواملها المساعدة لها بتطبيقها في ماليزيا، ولذلك تتكون مفاهيم الدراسة من (التنمية المستدامة- الاستقرار السياسي- الإصلاح السياسي - التنمية الاقتصادية).

- **التنمية المستدامة Sustainable Development:** منذ مؤتمر الأرض ١٩٩٢ اتفقت دول العالم على مفهوم التنمية المستدامة، وعلى ضرورة تحقيق التنمية على النحو الذى يشبع الحاجات التنموية والبيئية للأجيال الحاضرة والأجيال المستقبلية أيضاً، وقد ظهر هذا المفهوم بوصفه فلسفة تنموية جديدة قائمة على مبدأ الاستدامة؛ فالهدف منها هو القضاء على الأنماط الإنتاجية والاستهلاكية الحالية سواء في الدول المتقدمة أو الدول النامية والاخذة في النمو وبديلاً عنها بأنماط إنتاجية واستهلاكية تحافظ على البيئة ومواردها دون استنزاف أو إهدار والمحافظة على حقوق الأجيال القادة في الاستفادة من تلك الموارد أيضاً، إن مفهوم التنمية المستدامة يلزم منظمات المجتمع بتغيير سلوكها نحو عملائها، ونحو جميع الأطراف المعنية، ويتطلب وجود منظمة صديقة للبيئة منظمة مستدامة ذات توجه نحو البيئة والمحافظة علي مواردها البشرية والمادية والطبيعية، ويحتم ذلك كله توجيه الأنشطة بطريقه أكثر فعالية لتفهم التوقعات والاحتياجات المجتمعية والعمل على تحقيقها، وتصميم وتنفيذ استراتيجيات وأنشطة أعمال تلبى الاحتياجات الحالية وفي الوقت ت نفسه حمى وتعزز حق الأجيال المستقبلية في تلبيه احتياجاتهم ايضاً.(وديع،٢٠٠٢: ٣)
- **الاستقرار السياسي political stability:** يعتبر من أحد المفاهيم التي نالت تفكير العديد من الباحثين والمحللين السياسيين وفيها كثير من الاختلاف؛ نظراً لكونه من أكثر المفاهيم السياسية تعقيداً وغموضاً؛ حيث يشكل الاستقرار السياسي بأبعاده الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية، أحد أهم الأهداف التي تسعى لها كافة الدول لما له من انعكاسات إيجابية، فالاستقرار يعتبر من المرتكزات الأساسية لقيام المجتمعات

وتطورها، ويعتبر الشرط الأساس للأمن والطمأنينة لدى الأفراد في كافة المجتمعات، ولذلك تعرفه الموسوعة البريطانية بأنه الوضع الذى يبقى فيه النظام السياسي محافظاً على نفسه خلال الأزمات وبدون صراع داخلي (حاج،٢٠٠٧ :٢٢)، وارتبط أيضاً الاستقرار السياسي بمفهوم الشرعية السياسية؛ فعرفه المفكر Allen Bell بأنه حالة من الاتفاق العام في الرأي بين النخبة والجماهير، حول القواعد التي يعمل بها النظام السياسي وارتباطه بمفهوم الشرعية السياسية لمقاومة توقعات الجماهير واحتواؤه بما ينشأ من صراعات بصورة تحول دون اللجوء الي العنف. ومن أفضل التعريفات شمولاً ووضوحاً؛ إن الاستقرار السياسي هو قدرة النظام على الاستمرارية في تسيير مؤسساته الرسمية وغير الرسمية منها، وفق القوانين التي تحكم الدولة وإدارة مصالحه الداخلية والخارجية على أساس السيادة الوطنية والشرعية السياسية والقانونية للحفاظ على الأمن والاستقرار بمعزل عن العنف. (مجيد،٢٠١٧: ١٥١) .

فمؤشرات الاستقرار السياسي طبقاً لاتفاق معظم الباحثين:(إبراهيم: ٢٠٢٠، ٢٢)، (شكل انتقال السلطة في الدولة - شرعية النظام السياسي القائم في الدولة -استقرار البرلمان -المشاركة السياسية النابعة من الثقافة السياسية الواعية- نجاح السياسات الاقتصادية للنظام- غياب العنف والحروب الأهلية والحركات الانفصالية).

- **الإصلاح السياسي Political Reform:** هو أحد المفاهيم التي لا يرد بشأنها مفهوم محدد في إطار العلوم السياسية، وعلى الرغم من ذلك، فهو يعنى القيام بعملية تغيير في الأبنية السياسية والمؤسساتية ووظائفها، وأساليب عملها وأهدافها، من خلال الأدوات القانونية التي يوفرها النظام السياسي ذاته، وذلك يعنى زيادة فعالية وقدرة النظام السياسي على التعامل مع المتغيرات والإشكاليات الجديدة؛ فالإصلاح هو تغيير بآليات نابعة من داخل النظام وهو تطوير كفاءة وفعالية النظام السياسي في بيئته المحيطة داخلياً وإقليمياً ودولياً، ويكون مسعى داخلياً في محاولة من قبل الأنظمة للخروج من مأزق الوقوع تحت طائله الضغوط الخارجية، وأن تشرع هذه الحكومات فوراً في اتخاذ إجراءات ملموسة من خلال فرض إصلاحات تشمل الجوانب السياسية والاقتصادية والثقافية وخاصة الاجتماعية، ومختلف الأطر القانونية، ولا تتعامل بالانتهازية، وتتصرف بما يحقق لها الاستمرار في الحكم مع الرفض الشعبي للهيمنة الخارجية.(الاهدن،١٩٩٤: ٤١)

حيث يقوم مفهوم الإصلاح السياسي، على عنصرين أساسيين وهما: (أن الإصلاح السياسي عملية تغيير اجتماعية تخص الحاكمين كما تخص المحكومين، وترتبط بالقيم كما ترتبط بالمؤسسات -الإصلاح السياسي قائم بالأساس على رؤية استراتيجية محددة، هدفها تحويل الطبيعة الاستبدادية للنظم السياسية إلى الديمقراطية، وإعادة توزيع القوة ومصادرها).(سيف الدين،٢٠١٩: ٧)

دلالات مؤشرات الإصلاح السياسي هي:(سيادة الدستور والقانون، انتخابات دورية حرة ونزيهة، تعددية حزبية، التمثيل والمشاركة السياسية، حرية تكوين الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني، احترام الحقوق والحريات العامة، استقلال السلطة القضائية والتداول السلمي للسلطة). (متيكس،٢٠١٠: ٤٤)

- **التنمية الاقتصادية Economical Development:** إن التنمية الاقتصادية هي عبارة عن مجموعة من السياسات والإجراءات والتدابير المقصودة والموجهة من أجل تغيير هيكل الاقتصاد القومي؛ بهدف تحقيق زيادة سريعة ومستمرة في متوسط دخل الفرد الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن بحيث تعود ثمار هذه التنمية على الغالبية العظمى من الأفراد. وهكذا فإن التنمية الاقتصادية هي عملية حضارية شاملة ترتبط بخلق أوضاع جديدة ومتطورة، كما أنها تعتمد بدرجة كبيرة على جدية صانعي القرارات الاقتصادية والسياسية في الدولة والتزامهم بتحقيق التغير من الواقع المتخلف إلى واقع متقدم في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وإيمانهم بأن التنمية تتم بالإنسان ومن أجل الإنسان.(إسماعيل،٢٠١٧: ٦٨)

وعملية التنمية الاقتصادية هي عملية متواصلة، تسهم في زيادة الدخل القومي للبلاد، إلا أن الزيادة المطردة في المكان، والمنافسة الشديدة بين الأنشطة المختلفة، وعوامل التلوث البيئي، والإسراف في استخدام الموارد الاقتصادية، تشكل جميعها قاعدة التحديات التي تقف في مواجهتها مجموعة من الأهداف، والتي تتمثل في المحافظة على تلك الموارد المتوفرة وتنميتها، والعمل على زيادة كمياتها، والحد من التلوث، وتحسين نوعيه الحياة.(الأهدن،١٩٩٤: ٥٣)

المبحث الثاني

عوامل الاستقرار السياسي بماليزيا

التنميـة المستدامة تنميـة طويلـة الأمـد؛ حيـث تأخـذ بعين الاعتبـار حقـوق الأجيـال القادمــة فــي مــوارد الأرض وتســعى إلــى حمايتهــا. تلبــي احتياجــات الفــرد الأساســية والضرورية من الغذاء، والكساء، والحاجات الصحية، والتعليمية التي تؤدي إلى تحسين الأوضاع المادية والاجتماعية للبشر دون الإضرار بالتنوع الحيوي، وهذا من أولوياتها؛ فعناصر البيئـة منظومـةٌ متكاملـةٌ والحفاظ علـى التـوازن مـا بين هذه العناصـر يـوفر بيئـةً صحيةً للإنسان. تحـافظ علـى عناصـر المحيط الحيـوي ومركباتـه الأساسية، مثل: الهـواء والماء؛ حيث تشترط الخطط عدم استنزاف الموارد الطبيعية في المحيط الحيوي، وذلك برسم الخطط والاستراتيجيات التي تحدد طرق استخدام هذه الموارد مع المحافظة على قـدرتها علـى العطـاء. تعتمـد علـى التنسـيق بـين سـلبيات اسـتخدام المـوارد واتجاهـات الاسـتثمارات؛ حيـث تعمـل جميعهـا بانسـجام داخـل منظومـة البيئـة، بمـا يحقّـق التنميـة المتواصلة المنشودة.(حرزلي،٢٠١٩: ٣٩)

وتمثل أهداف التنمية المستدامة خارطة طريق شاملة، فهي تعالج الأسباب الجذرية للفقر وتوحد الشعوب لإحداث تغيير إيجابي للعالم أجمع، ما يميز أهداف التنمية المستدامة عن غيرها أنها تركز على شمولية الجميع؛ حيث لا يمكن لدولة أن تعمل لوحدها لتحقق النمو الاجتماعي والاقتصادي داخل حدودها فقط، خاصة مع ترابط المصالح والعلاقات الدولية في كافة الاتجاهات، لذلك يجب على الدول أن تتكاتف وتتعاون لضمان تحقيق الأهداف والاستدامة للعالم أجمع. وللتنمية المستدامة عده خصائص (حرزلي،٢٠١٩: ٤١) وهي:

التنميــة المســتدامة عمليــة شــاملة لجميــع جوانــب المجتمــع الاجتماعيــة، والاقتصــادية، والثقافية، والإدارية؛ حيث تتعامل معه باعتباره نظاماً كاملاً ومتكاملاً.

١. عمليـة مسـتمرة، فهـي لا تقـف عنـد حـد معـين مـن التغييـر، كمـا أن عمليـة تطبيقهـا للحصول على النتائج المطلوبة تحتاج إلى وقت طويل؛ لأن التغيير يحصل في البنية الأساسية للمجتمع.
٢. عملية مخططة، فلا يمكن البدء بأي شكل من أشكال التنمية إلا بعد تحديد الأهداف الرئيسة منها، ولا يمكن تحقيق هذه الأهداف إلا من خلال عملية تخطيط ذات أسلوب علمي منظم.
٣. عملية استثمارية؛ حيث ترتكز على استثمار الموارد البشرية والمادية الموجودة بهدف تحقيق النتائج.

٤. عمليـة إداريـة يرتكـز النجـاح فيهـا علـى كفـاءة الإدارة فـي الدولـة، وبتعـاون جميـع المؤسسات فيها سواء كانت حكومية أم خاصة.
٥. عملية التنمية تهدف إلى النهوض بأفراد المجتمع، وتحقيق الرفاهية لهم.

وبالتطبيق على أهداف وخصائص التنمية المستدامة في هذه الدراسة، يذهب كثير من الباحثين إلى أن الثقافة والتقاليد والقيم المعنوية لعبت دور مهماً في نجاح تجربة التنمية في دول جنوب شرق آسيا. وإطلاق اسم "التنين الآسيوي" على اقتصاديات المنطقة فيه إشارة موحية لدور العامل الثقافي. فالتعاليم الأخلاقية "الكونفوشيوسية" السائدة في إقليم جنوب شرق آسيا زودت جميع تجارب النمو القطرية؛ ابتداء من اليابان وانتهاء بمجموعة الدول المصنعة حديثاً مثل ماليزيا والفلبين وإندونيسيا وسنغافورة، زودت هذه التجارب بمعطيات ثقافية أكدت قيمة العمل واحترام السلطة والإخلاص والولاء للوطن، كما دعمت الاستقرار الاجتماعي والسياسي في ظل تعدد عرقي وديني ملحوظ؛ ولكنه كان على الدوام أداة للتعاون والمشاركة الجماعية .(عطا، ٢٠٠٣: ٥٦)

الثقافة السياسية الماليزية حل للتكامل السياسي: شكلت القيم المعنوية وتقاليد المجتمع في ماليزيا عنصراً أساساً في دعم ونجاح تجربة النمو الاقتصادي، وما زال الزعماء يستندون إليها في تحقيق الطموحات القومية. فالهدف الرابع المركزي من رؤية تخطط لمستقبل ماليزيا في سنة ٢٠٢٠ وهو تأسيس مجتمع قيمي كامل، يكون فيه المواطنون على درجة من التدين القوى والقيم المعنوية والمعايير الأخلاقية الرفيعة . ذلك في ظل تركيبة سكانية لأكثر من أربع عرقيات وخمس ديانات أساسية.

ويمكن توضيح أبرز القيم المعنوية والتقاليد التي لعبت دوراً فاعلاً وداعماً للنجاح التنموي في ماليزيا على النحو التالي: (راشد، ٢٠٢٠: ٢٦)

١. احترام الكبير وتقديره كتفعيل للعادات والتقاليد الشرقية.
٢. الأسرة المستقرة.
٣. البساطة وعدم الإسراف كنمط حياة.
٤. الاعتزاز بالقومية الماليزية في إطار تعدد دوائر الانتماء والهوية.
٥. التسامح والوئام العرقي.
٦. المحاكاة المبصرة.
٧. الموضوعية السياسية والتصحيح.
٨. الاعتماد على الذات.

لقد اتسمت الحكومة الماليزية بالاستقرار السياسي وذلك منذ الاستقلال عام ١٩٥٧. وقد لجأت الأحزاب إلى تكوين التحالفات الحزبية بغرض الفوز في الانتخابات.

فحسم مهاتير محمد رابع رئيس وزراء لماليزيا والذي ظل يشغل هذا المنصب قرابة ٢٣ عاماً، وركز على التنمية الاقتصادية والعمل على إصلاح وتطوير المؤسسات الاقتصادية أولى اهتماماته. وقد أكد على أن استقرار الأوضاع الاقتصادية عادة ما يؤدى إلى إصلاح الحياة السياسية ورفع درجة الوعي لدى المواطنين بحقوقهم السياسية. وفي هذا الإطار نجد أن مهاتير محمد كان دائماً ما يؤكد على أهمية إرساء دعائم نظام يحقق الاستقرار السياسي، إلا أنه رأى أن الأمر يحتاج لسنوات من التجربة كي يتمكن من خلالها الشعب الماليزي أن يتعلم الممارسات الديمقراطية وهو ما يقتضي توجيه اهتمام كبير لتعليم الماليزيين كيفية إنجاح الديمقراطية في إطار مزيد من الفهم لحدود هذه الممارسات. فانفرد مهاتير محمد برؤية خاصة عن الحرية في إطار الممارسات الديمقراطية حيث رأى إمكانية أن تقود الممارسات الديمقراطية في العديد من الدول النامية إلى بعض السلوكيات غير المسئولة بما يمكن أن يؤدى إلى عدم إعطاء الحكومات المنتخبة الفرصة للحكم وذلك من خلال الاضطرابات، بالإضافة إلى تعدد المظاهرات التي يمكن أن تمثل عائقاً في مواجهه الحكومات المنتخبة. (متيكس،٢٠١٠: ٨٢)

النظام السياسي والشرعية السياسية: كان مهاتير محمد أكثر زعماء آسيا إمساكاً بزمام الأمور، وخلال ٢٢ عاماً مضت من حكمه، واجه كرئيس الوزراء الكثير من الأزمات التي كادت تسقطه، وكانت من أكثر الأزمات صعوبة؛ الانقسام الذي هدد حزب المنظمة القومية الملايوية المتحدة عام ١٩٨٧، عندما انقسم الحزب إلى قسمين، وأعاد هو ومؤيدوه تشكيل الحزب من جديد، بعد خروج آخرين وتشكيل حزب لهم يعارض رئيس الوزراء، لكن الذين انشقوا عادوا مرة أخرى بعد أن حلوا حزبهم . وفي عام ١٩٩٧ واجه مهاتير كغيره من قادة جنوب شرق آسيا الأزمة الآسيوية، وكان أول من أشار إلى وجود أصابع أجنبية وراء العاصفة الإقليمية، التي قال بأنها كانت لتضييع حلم آسيوي كان على وشك التحقق، وتدمير اقتصاديات النمور الآسيوية، وبعد الأزمة كانت ماليزيا أول دولة تخرج باستراتيجية مستقلة لحل آثارها، بدون الاعتماد على صندوق النقد الدولي، وكانت نتيجة ذلك أن كانت ماليزيا ثاني أسرع الدول خروجاً من قاع الأزمة بعد كوريا الجنوبية.(عطا،٢٠٠٣: ٧٣)

وفي سبتمبر عام ١٩٩٨ كانت الهزه التي حركها رئيس الوزراء بنفسه، عندما عزل نائبه، وزير المالية السابق، أنور إبراهيم الذي حكم عليه بالسجن ٦ سنوات، متهماً مهاتير وأعوانه بالتدبير لإسقاطه، وكانت هذه الهزة السياسية الداخلية الأقوى في ماليزيا منذ أواخر الستينيات، والتي كانت نهايتها خروج مؤيدي أنور إبراهيم، وتأسيسهم لحزب العدالة الوطني، وتصاعد تأييد التيار الإسلامي، متمثلاً في الحزب الإسلامي المعارض. وقد عاد التحالف الحاكم الذي يقوده مهاتير، ويمثل ١٤ حزباً من كل القوميات والطوائف

للحكم بنسبة ضعيفة مقارنة بالانتخابات السابقة، لكن الانتخابات لم تسقطه .(عطا،٢٠٠٣: ٧٥)

المبحث الثالث

مؤشرات الاستقرار السياسي بماليزيا

انتقد الغرب كثيراً لمهاتير محمد؛ حيث اتهموه بالدكتاتورية إلا أنه أشار إلى ضرورة صياغة شكل خاص من الديمقراطية يتناسب مع الواقع الماليزي. وفي هذا السياق أعلن مهاتير محمد ضرورة التمسك بالديمقراطية والإصلاح على النهج الماليزي، مؤكداً على أن الديمقراطية الغربية لا تناسب كل الشعوب وخصوصاً المجتمعات النامية.

وتأسست رؤية مهاتير محمد للإصلاح السياسي بالأساس على عدة مبادئ أهمها: (١-القيم الآسيوية "الثقافة السياسية للمجتمع الماليزي"، ٢-الدين الإسلامي، ٣-التعليم، ٤-مؤشرات الإصلاح السياسي كالانتخابات ومنظمات المجتمع المدني، ودور الأحزاب والمعارضة).

فمن المتعارف عليه أن النسيج الفكري للمجتمعات الآسيوية يتكون من روافد أساسية تشكل منظومة القيم الآسيوية. وتأتى الكونفشيوسية على قائمة هذه الروافد التي شكلت الإطار القيمي لمهاتير محمد. فهذه المدرسة تؤكد على مجموعة من القيم الأساسية منها تجنب الصراع، والتأكيد على ثقافة الاتفاق، وضرورة التزام الحاكم بإطار أخلاقي، بالإضافة للطاعة. هذه هي القيم الآسيوية الرئيسة التي اتخذها مهاتير محمد كإطار يتوافق مع الأهداف السياسية المراد تحقيقها؛ وذلك على اعتبار أن القيم السياسية هي المحور الحقيقي الذي يربط الحاكم بالمحكوم. ومن أبرز هذه القيم " النظام، المسئولية، العمل الشاق، الاقتصاد، الكفاح، احترام السلطة، إعلاء قيمة الجماعة على الفرد، واختيار القادة على أساس الكفاءة والتعليم والدين والتجانس الديني والعرقي" (سامى، ٢٠٢٠ : ٤٢)

والأساس الثاني الذي قامت عليه رؤية مهاتير محمد للإصلاح والديمقراطية هو الإسلام. فماليزيا الدولة والمجتمع والعقيدة والأعراق المختلفة لم تغب يوماً عن فكر مهاتير محمد، فهما الإطار المرجعي الذي لم يستطع أن ينفك عنه، فهو دائماً ما كان يتحدث عن ماليزيا وعن نموذجها الذي تعلو فيه مرجعية القرآن والسنة، وعن صياغة نظام للحياة ينطلق من الإسلام ويتفق مع خصوصيتها في تقديم نموذج حضاري لمجتمع ذي طبيعة خاصة وتعددية عرقية. لذا فقامت رؤية مهاتير محمد للإصلاح انطلاقاً من الدين الإسلامي من خلال النقاط التالية:

١. الإسلام والشريعة الإسلامية هما المصدر الرئيس للتشريع، مع التأكيد على احترام حقوق وحريات غير المسلمين.

٢. أن هذا النظام لا يفصل بين الدين والدنيا أو السياسة والدين. وذلك من منطلق أن الدين الإسلامي يشكل منهج حياة متكامل.
٣. كـون أن النظـام قوامـه الإسـلام، فهـذا لا يعنـى أن ينصـرف المواطنـون إلـى العبـادة الصرفة والبعد عن العمل وعن الحياة. وهذا هو المنهج الإسلامي الصحيح؛ حيث ان الله أمرنا بالعمل بجانب العبادة.
٤. أن يعلو نظام الحكم على النزعة القومية، والعرقية الطائفية.
٥. تسوية الخلافات العرقية وتحقيق السلام الشامل بين العرقيات المختلفة.
٦. أن تتعهد الحكومة بتوفير ضرورات الحياة، وتيسير الحكم على نحو عقلاني وعادل، ٧- تحقيق نمو اقتصادي وتبادل سلمى للسلطة من خلال انتخابات حرة ونزيهة. (مجيد ،٢٠١٧: ٩٦)

كانت هذه هي الأسس التي قامت عليها رؤية مهاتير محمد للإصلاح السياسي. وقد تمكن مهاتير محمد من الاحتفاظ بمنصبه كرئيس وزراء لماليزيا ورئيس لتحالف الـ UMNO حتى تنازل عن السلطة طوعيا لنائبه عبد الله بدوي، واستقال من كافة مناصبه. وقد تلا مهاتير محمد عبد الله بدوي الذي تولى السلطة رسمياً في أكتوبر ٢٠٠٣.

وقد تشابه عبد الله بدوي مع مهاتير محمد في كونه لم يتأثر بالثقافة الغربية، وقد أكد عبد الله بدوي في أكثر من خطاب وحديث أن نهجه الإصلاحي سيكون قائماً بالأساس على القيم الآسيوية والثقافة السياسية الماليزية التي تختلف عن المنظومة الغربية. وبصفة عامة يمكن إجمال أسس عملية الإصلاح في عهد عبد الله بدوي وفقاً لرؤيته القائمة على ما يعرف " بالإسلام الحضاري".(متيكس،٢٠١٠: ٧٤)

يرجع أساس الإسلام الحضاري إلى فترة حكم "تنقو عبد الرحمن" ولكنه انتشر في فترة حكم عبد الله بدوي. الإسلام الحضاري هو بمنزلة نظرية حكم قائمة على أسس ومبادئ الإسلام المستوحاة من القرآن الكريم والشريعة الإسلامية. يهدف الإسلام الحضاري إلى تنمية ماليزيا من أجل النهوض بمستوى وجودة الحياة والمعيشة، وذلك من خلال ممارسة نظام اقتصادي وتجاري يؤدي بدوره إلى تنمية اجتماعية وسياسية ورفع وعي المواطن السياسي.

حيث يركز مبدأ الإسلام الحضاري على التنمية وبناء الحضارات وفق المنظور الإسلامي الشامل، من خلال تكثيف الجهود من أجل رفع مستوى الحياة والمعيشة من خلال الاهتمام بالعلوم، والمعارف، والتنمية الروحية ،والمادية. بالإضافة إلى السعي لتوحيد المجتمع الماليزي وتوحيد أعراقه المختلفة دون الميل إلى انتماءات حزبية أو قبلية. فمبدأ الإسلام الحضاري الذي تتبناه الدولة سيكون دليلاً يثبت قدرة ماليزيا على

سلوك مسلك الوسطية، وفي نظره يواكب رؤيته المستقبلية لـ ٢٠٢٠ وسياسات تنمية الدولة حينها، من خلال التركيز على عدة أسس ومبادئ. (سامى،٢٠٢٠: ٢١)

أما مبادئ الإسلام الحضاري فهي: (تأسيس حكومة قوية بإمكان المواطنين الثقة فيها - الحفاظ على معدلات النمو الاقتصادي وفقاً لرؤية ٢٠٢٠ - خلق مستوى معيشي مناسب للجميع- حماية حقوق الأقليات - حرية المواطنين وحقهم في التعبير عن آرائهم - إعلاء قيمة العلم والمعرفة - حماية البيئة -بناء سياسة خارجية دفاعية قوية. (متيكس،٢٠٠٩: ٧٦)

ويتضح للباحثة أن عبد الله بدوي قد أخذ أهداف ومسيرة مهاتير محمد، من أجل إرساء دعائم الإصلاح بصفة عامة، والإصلاح السياسي بصفة خاصة؛ وذلك من خلال التمسك ببلوغ معدلات التنمية الموضوعة بحلول عام ٢٠٢٠. وكذلك، بتمسكه برؤية قائمة على الإسلام والقيم الآسيوية المغايرة للرؤي الغربية. بالإضافة إلى توحد الأهداف المرجو تحقيقها. فسعى - ايضاً- لتحقيق تنمية اقتصادية، ووحدة وطنية بين مختلف العرقيات، ورفع درجة الوعي السياسي لدى المواطن الماليزي.

الإصلاحات الدستورية، والمؤسسية:

إن التعديلات التي يتم إدخالها على الدستور الماليزي، في إطار ما يعرف ب " الإطار القانوني والمؤسسي في إنجاز وتحقيق الإصلاح والتنمية في ماليزيا"، هو فرض من الفروض الرئيسة اللازمة لبلوغ رؤية ٢٠٢٠ لتنمية وإصلاح ماليزيا. فالإصلاح في مجالات الاقتصاد والثقافة والإعلام والتعليم إلى غير ذلك من مجالات، يقوم بالأساس على إطار إجرائي قوامه التشريع، ويشمل مجموعة من المبادئ والقواعد القانونية تعمل على توفير مجموعة من الآليات التنظيمية في مختلف ميادين الإصلاح.

كما أكد المُشرع الماليزي على حرية العبادة والاعتقاد للجميع. فالمسلمون ملزمون بالخضوع للشريعة وللأحكام القضائية للمحاكم الإسلامية فيما يتعلق بقانون الأحوال الشخصية وبعض المسائل الأخرى. ومع ذلك، لا تطبق الشريعة على غير المسلمين ولا يخضع غير المسلمين لاختصاص المحاكم الإسلامية، وأكد المُشرع الماليزي على أن أي تشريعات دستورية أو مؤسسية ستتضمن القيم والمبادئ الآسيوية المستوحاة من الخصوصية الثقافية للمجتمع الماليزي، فإن كافة المؤسسات الثقافية والتعليمية والاقتصادية تقوم بالأساس على المفاهيم والمبادئ الإسلامية. ولكن، مع الأخذ في الاعتبار احترام التيارات العرقية الأخرى وعدم الإضرار بمصالحها، بالإضافة إلى الانفتاح على العالم الخارجي، وعلى التجارب التنموية الناجحة، حتى وإن كانت تجارب لنظم علمانية كاليابان وكوريا الجنوبية، وذلك لاعتماد هذه التجارب على قيم شبيهة لقيم المجتمع الماليزي، ولتقارب الخصوصية الثقافية بين هذه المجتمعات فهذه المجتمعات كي

تبلغ غايتها المنشودة للإصلاح والتنمية قد تبنت قيماً كالعمل والانضباط والجدية وهي قيم لا تتنافى أبداً مع مبادئ الإسلام والشريعة الإسلامية. (راشد،٢٠٢٠: ٦٢)

يتضح للباحثة أن المعارضة في ماليزيا معارضة قوية تسعى لبسط نفوذها، وخوض الانتخابات المحلية، والتشريعية؛ للوصول إلى السلطة. فالمعارضة هي دليل قوي على مدى ديمقراطية النظام، ومؤشر مهم من مؤشرات الإصلاح السياسي، ولكن على الرغم من التحديات للنظم السياسية المختلفة والمتعاقبة في ماليزيا فإنها رسخت الاستقرار السياسي بالمجتمع الماليزي بجوانب أساسية ومختلفة:

أولاً: الإصلاح السياسي في وضع الأقليات وسياسات التعامل معهم:

وضع الأقليات هو مؤشر للوقوف على مدى اختلاف عملية الإصلاح السياسي في عهد القادة الأربعة كرؤساء وزراء بماليزيا (مهاتير محمد – عبدالله بدوى- أنور إبراهيم – نجيب عبدالرازق) وأظهروا مدى نجاح أو فشل هؤلاء القادة في إتمام هذه العملية، عمل مهاتير محمد، من تسوية الخلاقات العرقية بين العرقيات الثلاثة (الملايو- الصينين ـ الهنود) وهو ما عرف بمعضلة المالايو. فرأى مهاتير محمد إن الحل الوحيد لحل هذه المعضلة يتمثل في الوحدة الوطنية والتي لا يمكن الوصول إليها إلا عن طريق القضاء على الفجوة الاقتصادية بين العرقيات. وقد انتهج مهاتير محمد سياسة اقتصادية جديدة لتغيير وضع توزيع الثروة بين العرقيات المختلفة. وقد كان ذلك كله بهدف تحقيق العدالة بين المالايو والعرقيات الأخرى وتحقيق التنمية الاقتصادية وهو ما يستلزم بالتبعية إصلاحاً سياسياً واجتماعياً. (معوض،١٩٨٧: ٢٦)

ثانياً: الإصلاح السياسي في المجتمع المدني:

للوقوف على مدى نجاح هؤلاء القادة في تحقيق إصلاح سيأسي حقيقي يجب أن يتم النظر إلى مؤشرات أخرى مثل منظمات المجتمع المدني، ودورها في المجتمع الماليزي؛ للوقوف على مدى التزام القيادات في البلدين بالاهتمام بهذه المؤشرات التي تعكس مدى ديمقراطية وشفافية النظام السياسي في ماليزيا.

أعلن القادة في ماليزيا أنهم ملتزمون ببرنامج ماليزيا التنموي "٢٠٢٠". لذلك كان وجود منظمات المجتمع المدني كدليل على الالتزام بالنهج الديمقراطي مؤشراً على إدراك القيادات المتعاقبة للدور الذي تقوم به هذه المنظمات من جمعيات، ونقابات، وحركات، وأحزاب. فقد تبنت القيادات في ماليزيا وعلى رأسهم مهاتير محمد سياسات للتنمية البشرية من خلال التركيز على التعليم والبحث العلمي. بالإضافة إلى محاربة الفقر والبطالة والأمية. (متيكس،٢٠١٠: ١٣٠) وهو ما أدى إلى فتح مجالِ واسع لظهور

المنظمات غير الحكومية لتسهم جنباً إلى جنب مع الدولة في تحقيق الأهداف التنموية، والتي تهتم "بالمواطن الماليزي" ،بالإضافة إلى محددات التنمية الأخرى.

ولكي يهدئ مهاتير محمد المعارضة التي أخذت حدتها في التصاعد والظهور، وكان هناك عدد كبير من المنظمات التي تم إنشاؤها بغرض حماية حقوق الإنسان والدفاع عن الأقليات، ومن أجل إجبار الدولة على إعادة النظر في بعض القرارات التي اتخذها القادة ولا يقابلها رضاء عام. ومنذ بداية عام ٢٠٠٤؛ أي في عهد عبد الله بدوي تم تصميم أول خطة قومية لمحاربة الفساد "خطة الشرف القومية"؛ وذلك بهدف إقامة مجتمع أخلاقي في إطار رؤية ماليزيا الشاملة للتنمية ٢٠٢٠. وفي سبيل تنفيذ هذه الخطة أعلنت الحكومة استعدادها للتعاون مع كافة أطراف المجتمع كالقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني؛ وذلك من أجل وضع هذه الخطة موضع النفاذ.(متيكس،٢٠١٠: ١٣٨)

ثالثاً: العملية الانتخابية:

هيمنت الـ UMNO "المنظمة الوطنية لاتحاد الملايو" على العملية الانتخابية منذ سنوات طويلة، باختلاف القيادات التي تداولت، نجح تحالف الأمن في ماليزيا في الفوز بالانتخابات التشريعية واكتساب الشرعية السياسية برئاسة ثلاث قيادات وهم على التوالي؛ مهاتير محمد، عبد الله بدوي، ومحمد نجيب عبد الرزاق، في ٤ جولات انتخابية.

ففي الجولة الانتخابية الأولى بعام ١٩٩٩، وهي الجولة التي شهدت تنافساً كبيراً بين الجبهة الوطنية من جهة، والائتلاف المكون من ٤ أحزاب (الحزب الإسلامي وحزب العمل الديمقراطي وحزب الشعب وحزب العدالة الوطني) من جهة أخرى. تمكن الائتلاف الوطني الأمن من الفوز في هذه الانتخابات بزعامة مهاتير محمد. (العربى،٢٠١٩: ١٠٧)

وفي الجولة الانتخابية الثانية بعام ٢٠٠٤؛ حيث انعقدت الانتخابات البرلمانية والانتخابات المحلية (انتخابات الولايات). فازت الجبهة الوطنية "الـ UMNO" في الانتخابات البرلمانية بنسبة لم يسبق لها مثيل في انتخابات الحزب السابقة. (العربى،٢٠١٩: ١٠٩) وفي هذه الأثناء تنازل مهاتير محمد طواعية عن الحكم لنائبه عبد الله بدوي؛ ليصبح عبد الله بدوي بذلك رئيساً للحزب وللوزراء على حد سواء.

والجولة الانتخابية الثالثة كانت في الثالث من أبريل ٢٠٠٩، حين نجح الآمنون بزعامة محمد نجيب عبد الرزاق في الفوز بالانتخابات. وحظي نجيب عبد الرزاق رئيس جبهة التحالف الوطني بفوز للمرة الثانية في الجولة الانتخابية الرابعة في الـ ٧ من مايو ٢٠١٣. (معوض،١٩٨٧: ١٤٤)

رابعاً: الحقوق والحريات:

فالنظـام السياسـي المـاليزي فـي فتـرة حكـم مهـاتير محمـد ومـا بعده قد شـهد تـداولاً للسلطة بين ثلاث قيادات، وهو الأمر الذي أستوجب تحليلاً لمدى تقبل النظام السياسي في ثلاث فترات مختلفة للصحافة عموماً والمعارضة خصوصاً. ففي فترة حكم مهاتير محمد عمل علـى ترسـيخ مبـادئ الإصـلاح والتنميـة وفـق رؤي متعـددة للإصـلاح الاقتصـادي، والاجتماعي، والتعليمي، والسياسي. فقد كان يرى أن الديمقراطيـة والمعارضـة لا تصـلح في الدول التي هي في طريقها للإصلاح والتنمية؛ حيث إن المعارضـة والمظـاهرات قد تعوق الحاكم عن تأدية واجبـة، ومـا يـراه مناسباً لصـلاح أحوال البلاد. فقد رأى إن ثقافة الممارسة السياسية التي ترتبط بالديمقراطية تحتاج لفترة زمنية طويلة المدى بالمجتمع الماليزي كي يتم اكتسابها وممارستها على النحو الصحيح. (سليم،2006 :٣٤)

وأكد مهاتير محمد أن السلطة يتم اختيارها عن طريق صناديق الاقتراع وحدها، على أن يتاح للحكومة إدارة شئون البلاد دورة انتخابية كاملة، وإذا فشلت يتم إقصاؤها من الحكم بواسطة صناديق الاقتراع في الانتخابات التالية؛ فالنظام الديمقراطي الليبرالي الغربي لا يصلح تطبيقه في الدول النامية. وقد تمكن المعارضون من إنشاء حزب جديد وأسموه حزب "العدالة القومية" وهو الحزب الذي تمكن من جذب قطاع كبير من الشعب في انتخابات "١٩٩٩ – ٢٠٠٠"؛ مما أدى إلى اعتماد حزب الآمنو بصورة كبيرة على أصوات الناخبين غير المالايو. (متيكس،٢٠١٠: ١٢٥)

وقد لاقى أنور إبراهيم تأييداً كبيراً من المعارضة؛ مما مكنه من حرمان الائتلاف الحـاكم مـن أغلبيـة الثلثـين بالبرلمـان، والسـيطرة علـى خمـس ولايـات، وحـين نظمـت المعارضة الاحتجاجات بالآلاف على نتائج الانتخابات الخاصة به في ٢٠١٣. وقد طالبت المعارضة الماليزية بتبني الحكومة لإصلاحات ملموسة. فأكد رئيس الوزراء الماليزي محمد نجيب عبد الرزاق أن الحكومة الماليزية في إطار تهدئة وإصلاح الانقسامات التي شهدتها البلاد، وستمنح المعارضة دور الإشراف على لجنة الانتخابات الماليزية. وأعلن عن تشكيل لجنة حزبية برلمانية مستقلة تضم أعضاء من الحكومة والمعارضة للإشراف على الانتخابات؛ للتأكيد على التزام الحكومة بروح الوحدة والمصالحة الوطنية. وجدير بالذكر أن المعارضة قد قابلت هذا الاقتراح بترحيب شديد؛ رغبة منها في التأكد من استقلالية وحيادية ونزاهة اللجنة في الانتخابات وموقف الحكومة من زعماء المعارضة في القادم من المستقبل. (المناور،٢٠١٧: ٣١).

خاتمة الدراسة:

إن تحقيق مؤشرات التنمية المستدامة بشكل كفءٍ وفعال في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية في أي دولة لا يتحقق إلا بوجود التنمية السياسية أولاً، فمؤشرات التنمية السياسية مثل الاستقرار السياسي والشرعية والاصلاح السياسي، والتعبير عن الرأي بتوافر مبادئ: الالتزام بالحقوق والحريات ومصداقية العملية الانتخابية مع وجود قيادة سياسية واعية وحكيمة بقدرتها على اتخاذ القرار في الوقت المناسب وبأفضل طرق لتحقيق الهدف، هي من أهم عوامل التنمية المستدامة الشاملة، وتعتبر البعد الأساس لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية بشكل سليم مثلما حدث في ماليزيا. والجدير بالذكر أيضاً؛ إن عملية دمج الاعتبارات الاقتصادية مع الاعتبارات البيئية في عمليات صنع واتخاذ القرارات المختلفة هي بمنزلة الطريق السليم لتحقيق التنمية المستدامة مع ترابطها في الوقت نفسه، والتي تشمل على ١٧ هدفاً و١٦٩ غاية، قصد منها أن تصبح حزمة من الالتزامات للدول والمجتمعات وحتى الأفراد؛ لمعالجة القضايا الحاسمة للجنس البشرى. لذا فهناك جهود عالمية متضافرة وحيوية وعمل دؤوب من أجل تحقيق هذه الأهداف، ولتيسير تحقيق هذه الأهداف تلقى إجراءات التطويع المحلي وترتيب الأولويات ترحيباً وتشجيعاً من قبل الدول والمؤسسات والمجتمعات.

وبتحقيق التنمية السياسية في ماليزيا كأحد أبعاد التنمية المستدامة يمكننا الخروج بمجموعة من النتائج التالية:

١. لا يمكن تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أي دولة، وأي مجتمع إلا بتحقيق التنمية السياسية كركيزة أساسية.
٢. طبقت ماليزيا الاستقرار السياسي كبعد من أبعاد التنمية المستدامة بناء على مبادئ الإسلام الحضاري، ويمكن إجمال أسس الإسلام الحضاري فيما يأتي: (التقوى والإيمان بالله -عدالة الحكومة وأمانتها - استقلالية الشعب - الشمولية والاتزان في النهضة الاقتصادية - حماية حقوق المرأة والأقليات - التمكن والإلمام بالعلوم والمعرفة - سمو الأخلاق وترسيخ القدرة الدفاعية للوطن).
٣. أخذ عبد الله بدوي أهداف ومسيرة مهاتير محمد لإرساء دعائم الإصلاح بصفة عامة، والاستقرار السياسي بصفه خاصة، بتمسكه برؤية قائمة على الإسلام والقيم الآسيوية؛ لتحقيق تنمية اقتصادية، ووحدة وطنية بين مختلف العرقيات.
٤. إن الحكومات الماليزية وجهت اهتمامها إلى الاستثمار في الإنسان الماليزي، وتوسيع خياراته، وتنمية طاقاته، وإمكاناته الفكرية، أهل المواطن لبذل جهد وتعاون مع دولته وحكومته التي قدمت له كل مستلزمات الرقي الإنساني بحيث تم تحجيم الفقر، والبطالة، والجهل، والمرض.

وبنـاءً علـى النتـائج السـابقة، فـإن الدراسـة توصـي بـأن يـتم خـلال الفتـرة القادمـة الاهتمام بأبعاد التنمية المستدامة بالتشبيك والتعاون وتعميق المصالح الأساسية والمحورية فـي الـبلاد بـين مؤسسـات الدولـة والمجتمـع المـدني والقطـاع الخـاص، وإتاحـة فـرص المشاركة والتطوع للشباب لتحقيق النهضة الحضـارية بتحقيق أهداف التنميـة المستدامة، وذلك يساعد على تدعيم الاستقرار السياسي بتوفير عنصر الأمان والمرونة في العلاقات الدوليـة الاقتصـادية والاجتماعيـة شـاملة كافـة منـاحي الحيـاة للقضـاء علـى الفقر والجـوع، وبالاسـتخدام الرشـيد للمـوارد يتحقـق النمـو الاقتصـادي والاجتمـاعي المطلـوب للأجيـال الحاضـرة والمسـتقبلية. ولابـد مـن السـماح للحريـات المقيـدة بقـوانين لسـلمية التعبيـر عـن الرأي، تعاون الجهات الحكومية مع المعارضة لتيسير العملية الانتخابية ومراقبة نتائجها. ومـن المهـم أيضـاً الحفـاظ علـى الوحـدة الوطنيـة، والانسـجام العرقـي بالقـدر الـذي أرسـاه مهاتير محمد في المجتمع الماليزي.

ومن ثم فالتجربة التنموية الماليزية تستحق المزيد من الدراسة والتحليل؛ لأنها حقاً مـن التجـارب الفريـدة التـي يجـب علـى الـدول العربيـة والإسـلامية؛ الاسـتفادة منهـا، ومحاكاتها؛ لتحقيق التنمية والتقدم، والخروج من دورة التخلف والفقر، وهدر الموارد العمومية، والرقي بالمواطن العربي وتوسيع خياراته.

مراجع الدراسة:

المراجع باللغة العربية:

إسـماعيل، محمـد صـادق (٢٠١٧): التجربـة الماليزيـة مهـاتير محمـد.. والصـحوة الاقتصادية، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة ،الطبعة الثالثة.

الأهدن، فرهاد محمد(١٩٩٤):التنمية الاقتصادية الشاملة من منظور إسلامي، القاهرة، مطابع دار التعاون للطبع والنشر، الطبعة الثانية.

الحسيني، إسراء كاظم (٢٠١٣): تعدد القوميات في ماليزيا ودورها في تطور نظامها السياسي واستقراره، أطروحة دكتوراه، العراق، جامعة واسط، كلية التربية.

العربـي (٢٠١٩): فجـر ماليزيـا تجربـة تنمويـة ونجـاح الاقتصـاد، أطروحـة دكتـوراه، الجزائر، جامعة عبد الحميد ابن باديس، كلية الحقوق والعلوم السياسية.

المناور، فيصل، عبد الحليم شـاهين (٢٠١٧): تجـارب تنمويـة رائـدة – ماليزيـا نموذجـا، دراسات تنموية، الكويت، المعهد العربي للتخطيط، الطبعة الأولى، عدد نوفمبر.

حرزلي، أميرة أحمد (٢٠١٩): دور القيادة السياسية الماليزية في تحقيق التنمية المستدامة والإصلاح السياسي في عهد مهاتير محمد، مجلة المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، مصر، عدد مارس.

درج علي أحمد (٢٠١٥): التجربة التنموية الماليزية والدروس المستفادة منها عربياً، مجلة جامعة بابل العلوم المصرفية والتطبيقية، العراق، المجلد٢٣، العدد ٣.

سليم، محمد السيد(٢٠٠٦): الإسلام الحضاري، مصر، القاهرة، مصلحة الشؤون الاسلامية بماليزيا، برنامج الدراسات الماليزية.

سيف الدين، شنقي (٢٠١٩): التحول الديمقراطي في ماليزيا: دراسة في العوامل والمؤشرات، مجلة المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، مصر، العدد الأول مارس.

عارف، نصر محمد (١٩٨١): نظريات التنمية السياسية المعاصرة: دراسة نقدية مقارنة في ضوء المنظور الحضاري الإسلامي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، دار القارئ العربي، القاهرة، الطبعة الثانية.

عباس، عائشة، نهي الدسوقي (٢٠١٩): أبعاد التجربة التنموية في ماليزيا دراسة تحليلية في الخلفيات. الأسس. الآفاق، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، مصر، عدد مارس.

عباس، نادية فاضل (٢٠١١): التجربة التنموية في ماليزيا من العام ٢٠٠٠ -٢٠١٠، مجلة دراسات دولية، العراق، العدد ٥٤.

عبد الرحمان إبراهيم(٢٠١١): مسيرة الاقتصاد الإسلامي في ماليزيا من خلال أفكار د/مهاتير محمد، رسالة ماجستير، الجزائر جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الاجتماعية.

عطا عبد الخبير(٢٠٠٣) : التنمية السياسية المفهوم والأبعاد والأزمات: قراءات حضارية منهجية مقارنة من منظور الأمن القومي وعلاقة الدولة بالأمة –الجزء الأول رؤية وتجارب الدول الغربية، مصر، جامعة أسيوط ، كلية التجارة.

لطفي، وفاء (٢٠١٩): السياسات التنموية في ماليزيا، أطروحة دكتوراه، مصر، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

متيكس، هدى(٢٠١٠):قضايا الإصلاح في ماليزيا، مصر، جامعة القاهرة، كلية اقتصاد وعلوم سياسية، برنامج الدراسات الماليزية.

مجيـد، منتصـر(٢٠١٧): النخـب السياسـية ودورهـا فـي التحـول الـديمقراطي(أنماط ونماذج)، رسالة ماجستير، العراق، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية.

معوض، جلال عبد الله (١٩٨٧): القيادة السياسية كأحد مداخل تحليل النظم السياسية ،مصر ، القاهرة ،مركز البحوث و الدراسات السياسية.

نوير، عبد السلام (٢٠١١): الاتجاهات المعاصرة في دراسة الثقافة السياسية، مجلة عالم الفكر، الكويت، مجلد٤٠ ,عدد يوليو-سبتمبر.

مواقع على شبكة الإنترنت:

حاج، أحمد(٢٠٠٧): التنمية المستدامة مفهوم تعريف وابعاد ومكونات، متاح علي موقع الشـــبكة العربيـــة للتميـــز والاســـتدامة. بتـــاريخ ١٢-٣-٢٠١٠.
-https://sustainability-excellence.com/

خـاتمي، محمـد (٢٠٠٢): التنميـة السياسـية والتنميـة الإقتصـادية والأمـن، ترجمـه سـرمد الطائي، دار الفكر المعاصر . متاح على ذلك الرابط، بتاريخ١-٧-٢٠٠٢.

https://www.neelwafurat.com/itempage.aspx?id=lbb98333-58478&search=books

راشد،رضوان(٢٠٢٠): نهضة ماليزيا بين الدين والعلمانية، موقع ساسه بوست. متاح على ذلك الرابط، بتاريخ٣٠-١١-٢٠٢٠.

https://sasapost.co/opinion/malaysias-renaissance-between-religion-and-/secularism

سامي، يوسف (٢٠٢٠): التحديث في ماليزيا وعوامل نهضة ماليزيا الإسلامية، موقع جامعة الأنبار. متاح على ذلك الرابط، بتاريخ ١٢-٩-٢٠٢٠.

https://www.uoanbar.edu.iq/eStoreImages/Bank/2879.pdf

عبد العظيم، عادل (٢٠٠٥): التجارب الدولية: تجربة ماليزيا، المعهد العربي للتخطيط. متاح على ذلك الرابط، بتاريخ٥-٤-٢٠٠٥.

http://www.arab-api.org/images/training/programs/1/2005/32_C22-4.pdf

ليساوي، طارق (٢٠٢١): التنوع الأثنى والثقافي بماليزيا، متاح علي ذلك الرابط بتاريخ ١٥-١٢-٢٠٢١.

https://www.raialyoum.com/%D8%AF-%D8%B7%D8%A7%D8%B1%D9%82-%D9%84%D9%8A%D8%B3%D8%A7%D9%88%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%88%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AB%D9%86%D9%8A-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%82%D8%A7%D9%81%D9%8A-%D8%A3/

وديع، محمد عدنان (٢٠٠٢): قياس التنمية ومؤشراتها، المعهد العربي للتخطيط. متاح على ذلك الرابط، بتاريخ ١-٢-٢٠١٢.

http://www.arab-api.org/ar/publication/course.aspx?key=115

وهبان، أحمد (٢٠١٩): التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية، موقع ملتقي الباحثين السياسيين العرب، متاح على ذلك الرابط http://arabprf.com/?p=1001، بتاريخ٢-١٠-٢٠١٩.

المراجع باللغة الاجنبية:

Alatas, Syed Farid (2018): Democratic Transition in Malaysia: Prerequisites and Obstacles, Singapore, National University of Singapore, 4th Edition.

Gomez, Edmund Terence (2004): The state of Malysia Ethnicity, Equity and Reform, London, Routledge Curzon Group,7th Edition.

Teik, Khoo Boo (2002): Democracy and Transition in Malaysia: An Analysis of the Problems of Political Succession, University Sains Malaysia, Volume 12, Malaysia, Crossroads of Diversity in southeast Asia

Verma, Vidhu (2002): Malaysia State and Civil Society in Transition, United states of American, Lynne Rienner Publishers,22 Edition.

Victoria, O. Argo, Fadly Ameer (2018): Systems and Political Development in Malaysia, Ph. D, University Malaysia, Malaysia, International Islamic.